الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشمالي ١٩٧٦-١٩٩٠

م. د. رغداء عبد الامام فايز
جامعة البصرة/ كلية الطب البيطري

المستخلص:

شهدت الساحة اليمنية بعد الاحداث التي مرت بها منذ السادس والعشرين من أيلول ١٩٦٢ العديد من الحركات والتيارات السياسية بعضها لها امتداداتها التاريخية في اليمن والآخر اسس بفعل شخصيات سياسية ذات جذور نضالية عميقة. ومن خلال تتبع الاحداث التي مر بها اليمن الشمالي نلاحظ أن ثورة السادس والعشرين من أيلول١٩٦٢, قسمت المجتمع اليمني على قسمين ملكي وجمهوري واحدثت اختلاف في الثقافات والتوجهات بين القادة بل والشعب عامة ، اذ انتجت العديد من الحركات والتيارات والتكتلات السياسية من بينها الجبهة الوطنية الديمقراطية , وقد واجهت الجبهة كثير من الصعوبات والعثرات في بداية انطلاقتها , فهي لم تظهر مباشرة وانما مرت بمراحل عدة فرضتها طبيعة الاوضاع السياسية في اليمن الشمالي .لا سيما بعد ان أُعلنت الجمهورية العربية اليمنية ، والتي اصبحت مثقلة بالعديد من المشكلات مما أثر على التوجه السياسي للجبهة. ومن خلال هذه البحث سنتعرف على تاريخ الجبهة, وتوضيح منهجها واهدافها, ودورها في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية السياسي منذ عام ١٩٧٦ وهو التاريخ الرسمي لتأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية. وتأتي أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الأثر المهم الذي قامت به الجبهة الوطنية الديمقراطية, ومراحل تطور تلك الجبهة على الرغم من كل الصعوبات التي تعرضت لها والتي سنتطرق لها في ثنايا البحث.

الكلمات المفتاحية:الجبهة الوطنية الديمقراطية، الجمهورية العربية اليمنية، اليمن الشمالي، اليسار اليمني.

National Democratic Front in northern Yemen (1976-1990)

Dr. Raghdaa Abdul Imam Fayez
University of Basrah/ College of Veterinary Medicine

Abstract

Since the events that began on September 26, 1962, the Yemeni scene has witnessed the emergence of numerous political movements and currents, some with historical roots in Yemen, while others were founded by political figures with deep revolutionary backgrounds. Historically, the Yemeni political scene shows that the revolution of September 26, 1962, divided Yemeni society into two factions: monarchists and republicans. This division created differences in culture and orientations among leaders and the general population, leading to the formation of various political movements and coalitions, including the National Democratic Front. The National Democratic Front faced many difficulties in its early stages and did not emerge directly but went through several phases imposed by the political situation in northern Yemen, especially after the declaration of the Yemen Arab Republic. This republic was burdened with numerous problems, which influenced the political orientation of the Front.

العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الاول لسنة ٢٠٢٤ مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية

Through this study, we will explore the history of the Front, clarify its methodology and goals, and examine its role in the political history of the Yemen Arab Republic from 1976, the official date of the founding of the National Democratic Front. The importance of this research lies in shedding light on the significant role played by the National Democratic Front and its developmental stages, despite the many difficulties it faced, which are discussed throughout the study.

Key words: National Democratic Front, Yemen Arab Republic, North Yemen, Yemeni Left.

العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

اولا: مقدمات تأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية

منذ مولد الحركة الوطنية اليمنية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ، ومطلب إقامة تحالف وطني موحد بين أطرافها ، وإنجاز التحرر الوطني ، وتحقيق الوحدة اليمنية ، لمواجهة الاستعمار والاستبداد والرجعية وكل قوى التخلف, كان يطرح نفسه بشدة على الساحة اليمنية . وعلى الرغم من بعض النجاحات النسبية والمحدودة والمتعثرة والقصيرة الأجل ، فإن مطلب إقامة جبهة وطنية عريضة ذات رؤية استراتيجية واسعة ، ظل مطلباً بعيد المنال . وبدلاً من التآلف والتحالف بين أطرافها ، كان الشتات والنزاع السمة الغالبة بين هذه الأطراف , ولقد انعكست حمى الصراعات المختلفة على الساحة اليمنية ، ولعبت دوراً أساسياً في تعويق قيام جبهة وطنية يمنية موحدة، كما اعاقت بالقدر ذاته قيام مثل هذه الجبهة في بلدان الوطن العربي الأخرى ، وعلى الرغم من اندلاع ثورة السادس والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ في اليمن الشمالي (١) ، وتفجر ثورة ١٤ تشرين الاول عام ١٩٦٣ في جنوب اليمن(٢) ، الذي كان تعبيراً واضحاً الدلالة على مدى نمو الوعي الوطني والقومي ، الذي شمل قطاعات مهمة من العمال والفلاحين والمثقفين ، ونفذ إلى صفوف الجيش ، لاسيما الضباط الصغار ، الا إن وحدة أطراف الحركة الوطنية اليمنية ظلت بعيدة عن التحقيق ، بسبب استمرار النزاعات فيما بينها ، وتحقيق قدر قليل من التعاون والتنسيق بين بعض أطرافها في مواجهة قوى الاستعمار البريطاني ودعائمه المحلية ، وفي مواجهة الثورة المضادة التي كانت تشنها القوى الملكية المدعومة من السعودية (٣).

وبعد القضاء على حكم الإمامة في اليمن الشمالي سنة ١٩٦٢ وتسلم النظام الجمهوري الحكم , الذي انشغل بالتصدي والمواجهة لقوى الثورة المضادة المدعومة من المملكة العربية السعودية التي زجت بجزء من إمكانياتها لتفجير حرب ضد الثورة التي استمرت لخمس سنوات وانسحاب القوات المصرية من اليمن بعدها على إثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ واستفحال التناقضات السياسية والفكرية والاجتماعية في صفوف قوى الثورة والجمهورية. لاشك أن كل ذلك قد هيأ الفرصة لقوى الثورة المضادة لتشدد من هجماتها لإضعاف النظام الجمهوري وصلت ذروتها إلى حصار صنعاء في أواخر عام ١٩٦٧ وأوائل عام ١٩٦٨ بهدف إسقاط الجمهورية ، ولقد وفرت ظروف حصار السبعين يوماً لصنعاء مناخاً ديمقراطياً شعبياً عارماً وأظهرت بشكل واضح مدى إمكانية وقدرة الحركة الوطنية الديمقراطية على قيادة الامور وتنظيمها في أطر مناسبة . اذ شكلت تنظيمات المقاومة الشعبية الإطار السياسي والجماهيري الواسع على المساهمة الفعلية في الدفاع عن المكتسبات الوطنية وعلى رأسها الدفاع عن النظام الجمهوري(٤).

وكان هذا الحصار احد العوامل التي ساعدت على تولد اجماع شعبي للمواجهة والذي يصب ذلك في تمكين الحركة من التوحد في الهدف وهو الدفاع عن المكتسبات الوطنية حيث مهد ذلك بالتالي الى فتح حوار سياسي بين الاحزاب الوطنية .

وبعد انقلاب الخامس من تشرين الثاني ١٩٦٧في اليمن الشمالي(٥) ، كان هناك محاولة لبناء تحالف جبهوي، اذ تجمعت آنذاك القوى الوطنية النازحة من الشطر الشمالي إلى الشطر الجنوبي. فتبنى النظام الجديد في الجنوب دعم مثل هذا العمل المناوئ

للانقلاب ، وأُطلق على التجمع الذي عقد في منطقة "مكيراس "في ١٩٦٧ اسم"الدعوة لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية "، ووضعت بعض اتجاهات ذلك العمل. وكان يفترض حضور شخصيات سياسية بارزة مثل عبدالله السلال ، وعبدالله جزيلان من القاهرة, لكن النظام في الجنوب لم يحبذ ذلك، وشارك بالنيابة عنهم محمد علي الشهاري، وعبد الغني علي(٦) ، والمجاميع الموجودة في عدن، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح بسبب التناقضات داخل الجبهة القومية من ناحية، وانشغال قياداتها في إعادة ترتيب أوضاعها، والتهيئة لعقد مؤتمرها من ناحية أخرى. فضلا عن أن القوى السياسية في الشمال كانت ضعيفة وغير منظمة، والعلاقة بين المنظمات اليسارية والتيار القومي تتسم بعدم الثقة، ناهيك عن عدم وجود شكل التنظيم الواضح لكل حزب على حِدة، حيث لم تعلن عن وجودها مثل منظمة الطليعة وحزب العمل واتحاد الشعب(٧).

وفي ظل استمرار النزاعات بين الأطراف الوطنية ، التي حالت دون قيام تحالف وطني قادر على جمع وحشد جهات عدة حول الثورة ونهجها الوطني ، وعلى تشكيل اساس يحميها ، ليس من الثورة المضادة التي كانت تقودها الرجعية الملكية اليمنية والسعودية فحسب ، وإنما أيضاً من الرجعية الداخلية الجديدة ، والعاملة منذ أول يوم لقيام الثورة على كسر نهجها الوطني المعادي للرجعية والاستعمار ، وعلى تفريغها من زخمها الثوري ، ودفعها إلى المساومة والتصالح مع الرجعية الملكية ـ هذه السياسة التي كان أبرز نتائجها إبرام التصالح مع القوى المناوئة للثورة في آذار ١٩٧٠ ، فيما سُمي باتفاق جدة (تسوية النزاع بين الجمهوريين والملكيين ودخول لملكيين في الحكم)، الذي لم يفتح طريق المشاركة لهذه القوى التي حاربت الثورة لتصل الى سدة الحكم فحسب، بل فتحً المجال لتغلغل النفوذ الرسمي السعودي (٨).

وفي كانون الاول سنة ١٩٧٢ بدأ حوار سياسي بين الأحزاب الوطنية والديمقراطية من أجل تشكيل إطار جبهوي واسع سعى إلى الاتفاق على قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية والتوقيع على وثائقها في ٢٨ شباط من عام ١٩٧٣م وقد تعثر الإعلان عنها بفعل تراجع بعض التنظيمات (٩).

من الواضح ان عدم نجاح قيام تحالف وطني هو تعدد الحركات تبعها تعدد التوجهات والاهداف والاطماع والتأثيرات الخارجية والداخلية , اذ من المعروف ان نجاح اي تنظيم يجب ان يكون مبني على اختيار قوى متشابهة في الاهداف والتأثير ومستوى الامكانيات, فضلا عن التركيز على العدد وليس النوع, لاسيما في بداية تكوينها.

وفي كانون الاول١٩٧٤ أُشيع خبر تشكيل حكومة تكنوقراط مشتركة من الأحزاب. وعلى خلفية بدء اتصالات بين أطراف من الجبهة والسلطة، ، أصدرت الأحزاب المتحاورة ، بياناً بعنوان "من أجل حكم وطني ديمقراطي "، وزِّع خلال يوم واحد في اربع محافظات: صنعاء , تعز , الحديدة , آب، أوضحت فيه : "أنه إذا كان هناك حوار جاد يدور مع السلطة، فإن الأمر يتطلب أن يكون هذا الحوار مع المسمى الاعتباري الوطني للجبهة لا مع الأفراد بصفاتهم الشخصية" (١٠). وعلى هذا الاساس بدأ استئناف الحوار حول الاتفاق لتكوين التحالف الجبهوي، كما أُقر سابقاً ، فشكلت في ١٩٧٥ لجاناً للجبهة في معظم المحافظات من مُمثلي الأحزاب والشخصيات المستقلة، كما اتفق على البرنامج وقواعد العمل والنظام الخاص لإدارة سكرتاريتها ورئاستها الدورية. فكان أول حزب يديرها هو الديمقراطي الثوري(١١).

واستمر هذا الحوار إلى أن أثمر في نهاية المطاف بالتوقيع على وثائقها وإعلانها في الحادي عشر من شباط عام ١٩٧٦م برئاسة سلطان أحمد عمر(١٢) من الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية التي كانت تعمل في الشطر الشمالي سابقا (١٣).

ثانياً : تأسيس الجبهة

استخلصت قطاعات كثيرة من القوى داخل اليمن العبرة من التراجعات والانتكاسات التي حلت بثورة السادس والعشرين من ايلول١٩٦٢ ، وكان لابد لها ان تسعى جاهدة من أجل إقامة جبهة توحد جميع طاقات الشعب تحت مسمى واحد ، وتتكرس بها مسيرة الثورة وتتعمق وتنطلق في طريقها الوطني الديمقراطي الوحدوي (١٤).

من المعروف ان الاوضاع في اليمن الشمالي ولاسيما قبل الثالث عشر من حزيران ١٩٧٤كانت في فوضى اقتصادية وسياسية شاملة، وأزمة حكم تتفاقم يوماً بعد يوم، وضغوط داخلية وخارجية تتصاعد باستمرار، وتصدع خطير في جبهة الحكم ينذر

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

بصراعات دموية وحرب أهلية. وكان من الطبيعي في ظل ظروف كهذه أن يكون التفكير في إحداث تغيير في السلطة بواسطة الجيش أو جناح في الجيش، أمراً يدور في ذهن أكثر من مركز من مراكز القوى داخل النظام، وبعضها كان يفعل ذلك بالتنسيق الكامل مع قوى خارجية معينة في ظِل تلك الظروف تحتم على القوى الديمقراطية في الشمال تحقيق جبهتها المتحدة دون إبطاء، لتعمل صفاً واحداً، وإذا كانت لاتزال ثمة صعوبات تؤخر الوصول لهذا الهدف سريعاً، فليس من الصواب تأجيل كل شيء حتى يتم الاتفاق الكامل والنهائي، فالموقف لا يحتمل ذلك، والأحداث في تسارعها تقتضي وبشكل عاجل تحقيق التنسيق بين فصائل العمل الوطني، ولو في حده الأدنى من خلال العمل على تحقيق الوحدة الكاملة التي تتخطى حالة التبعثر والتفكك وتشتت الجهود، وتبني برنامج نضالي ووطني في ضوء الاحتياجات الحقيقية للشعب وفق متطلبات ومعطيات المرحلة السائدة آنذاك، وهذا ما تم العمل والسير من أجله وباتجاهه (١٥).

انبثق عن الحوار الوطني والتاريخي لأحزاب اليسار في الشمال والذي استمر لما يقارب ثلاث سنوات في ظروف العمل السري والمصادرة للحريات والمطاردات الأمنية، وفشل النظام الحاكم في تسوية العلاقات مع القوى الثورية الديمقراطية الى ازدياد نفوذ هذه القوى في البلاد مع منتصف السبعينات القرن الماضي , والإعلان رسمياً عن تكوين "تحالف الجبهة الوطنية الديمقراطية "في الحادي عشر من شباط ١٩٧٦، من ستة أحزاب ومنظمات تقدمية كمنظمة سياسية واحدة وهي الجبهة الديمقراطية الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية بقيادة واحدة وبرنامج سياسي مشترك(١٦) .

تشكلت الجبهة من الحزب الديمقراطي الثوري , حزب الطليعة الشعبية ، اتحاد الشعب الديمقراطي , حزب العمل اليمني و منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، تجمع السبتمبريين (١٧).

كما انضم إلى الجبهة وبشكل سري غير معلن الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة ، وكان من ضمنهم وزير الداخليّة محمد الرحومي، وسفير اليمن في دمشق صالح الأشول. وانطلقت الجبهة الوطنية في العمل السياسي وكان مقرها الرئيس في عدن، وتمحور هدفها وفق لما ذكره جار الله عمر حول إسقاط النّظام في صنعاء، وتحقيق الوحدة اليمنيّة عبر العمل السياسي حصراً وبعيداً عن الخيار المسلح (١٨).

و قد اعلن عن برنامج الجبهة والذي احتوى على النضال من اجل صيانة الاستقلال الوطني وتصفية النفوذ الاجنبي في اليمن الشمالي وقيام نظام وطني ديمقراطي . والنضال من اجل الحريات الديمقراطية وحق الجماهير في بناء منظماتها السياسية والنقابية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وايقاف حملات التعذيب والمطاردة. والعمل من اجل قيام الوحدة اليمنية بطرق سليمة وبمضمون وطني ديمقراطي, والنضال من اجل تصفية الملكيات الاقطاعية , وتحرير الاقتصاد الوطني ، والعمل من اجل قيام اقتصاد وطني مستقل . وتضمن برنامج الجبهة كثير من الامور المتعلقة بالأوضاع الداخلية , اذ شملت الجوانب التربوية والثقافية والاجتماعية والعسكرية (١٩).

وفي ميدان السياسة الخارجية ، طالب البرنامج " التعاون مع الشعوب العربية التي تخوض النضال من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام ، وتقديم كل عون ومساعدة لها " . وأدان البرنامج السياسة العنصرية بمختلف أشكالها ومظاهرها ، والحروب العدوانية ، وأيد البرنامج مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة السياسية المختلفة ، كما أعلن البرنامج تأييده لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وضرورة توسيع علاقات الصداقة ،مع البلدان الاشتراكية ، والدول المناضلة من أجل التحرر الوطني ، والديمقراطية والسلام (٢٠). وأكد تأييده لحركة التحرر العربي وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية(٢١).

حصلت الجبهة بعد إعلان برنامجها على « شرعية نشاطها العلني » نسبياً ، وكان السياسيون في الجمهورية العربية اليمنية وغيرهم من اليمنيين ، على علم بوجود الجبهة ونشاطها ، فوزعت الجبهة بياناتها ومنشوراتها ، غير أنها لم تتمتع بشرعية وقانونية النشاط العلني على الرغم من أنه كان من المفروض أن يروق برنامج الجبهة ويناسب القيادة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية ، وعلى الأقل بنود البرنامج المتعلقة بترسيخ السلطة المركزية للدولة ، والحد من نفوذ مشايخ القبائل وعلاقات الجمهورية

العربية اليمنية بالعربية السعودية . وكانت وجهات النظر حول مسألة اليمن الجنوبية متطابقة(٢٢).

وفي تشرين الاول عام ١٩٧٧ نشرت الجبهة برنامجًا سياسيًا لم يخف طموح ممثلوها في الحصول على تقنين حركتهم, اعتقاداً من أن هذا يمكن أن يشكل أساساً للعمل الذي قاده الرئيس ابراهيم الحمدي (٢٣) في ذلك الحين لتعزيز سلطة الدولة ووضع حد للتأثيرات القبلية وبالتالي السعوديين. ومن ناحية أخرى ، حظى الانفتاح اتجاه عدن بدعمهم الكامل. واستنكر برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية قبل كل شيء الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية , فضلا عن تحديد هدفها الأول: بحماية السيادة الوطنية والاستقلال, ثم مطالبة الحكومة بإنهاء التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية من خلال بناء "اقتصاد وطني منتج حديث قائم على التخطيط العلمي ، ودعت الجبهة إلى تطبيق الديمقراطية من خلال الممارسة الحرة للأنشطة السياسية والنقابية ، وحرية الصحافة والتجمع ، والاعتراف بالحق في الإضراب ، والإفراج عن السجناء السياسيين ، وأخيراً العفو العام. وتمتعت الجبهة بتعاطف المثقفين التقدميين ، والموظفين ، والضباط والبرجوازية الصغيرة . ووقف إلى جانب الجبهة سكان العاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد . وطبقاً لما جاء في البرنامج شملت القاعدة الاجتماعية للجبهة (العناصر الوطنية التقدمية المستقلة ، بعض شيوخ القبائل ورجال الدين ، التجار الوطنيين ، الفلاحين ، العمال وشرائح المجتمع المضطهدة) لإعطاء خياراً واسعاً ولا يقتصر على فئات اجتماعية محدودة (٢٤).

ثالثاً: موقف الجبهة من النظام الحاكم

عندما تولى إبراهيم الحمدي مقاليد السلطة واستتب له الأمر كان عليه أن يتخذ اجراءات صارمة وامنية من اجل بقائه وانفراده بالسلطة منذ مطلع عام ١٩٧٥ , مقصياً اركان حركة تشرين الثاني (انقلاب ١٩٦٧) (٢٥) , وثورة السادس والعشرين من ايلول ١٩٦٧ مما اثار اشكالية قبلية(٢٦). وغير اتجاهه السياسي وبدأ العمل ضد القوى التقليدية واجرى اتصالات سرية مع المعارضة في الشمال ومع النظام في الجنوب. وعلى هذا الاساس جمعت الجبهة الوطنية الديمقراطية في جمهورية اليمن العربية منذ بداية ١٩٧٦ العديد من المجموعات الاشتراكية والتقدمية التي عاشت حتى ذلك الحين في شبه سرية ، ووجدت دعمها بشكل رئيس في عدن. ورأى ابراهيم الحمدي إمكانية استخدام هذا التيار لموازنة نفوذ الإقطاعيين وفرض الإصلاحات التي عدها أساسية في الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة(٢٧).

وعلى الرغم من أن الرئيس الحمدي لم يعترف رسمياً بالجبهة ، إلا أنه سعى لإيجاد اتصالات وروابط مع قادتها ، هادفاً من وراء ذلك استخدام نفوذها في مواجهة نفوذ القوى القبلية الإقطاعية . وانتهج الحمدي سياسة متوازنة بين المحاور السياسية ، أملاً في تطبيق الإصلاحات في الميدان الاقتصادي وفي مجال بناء أجهزة الدولة الحديثة(٢٨) .

ناضلت الجبهة الديمقراطية سلميا من اجل تحقيق اهدافها وتنفيذ برنامجها, فدعمت العقيد الحمدي في سعيه الى بناء الدولة المركزية وتحجيم دور شيوخ القبائل , لكنها لم تتخل عن موقفها المبدئي إزاء القضايا المصيرية للشعب فانتقدت السياسة القمعية لأجهزة السلطة , كذلك عدم اتباع الحمدي سياسة حازمة وواضحة فيما يتعلق بقضية السيادة والاستقلال الوطني , فضلا عن عدم قدرته في تصفية اقطاب الاقطاع ومعارضته للحياة الديمقراطية ومنع نشاط الجبهة العلني(٢٩).

واثناء ذلك حصل تطور مفاجئ عندما اختلف الحمدي مع السعودية ومع القوى التقليدية في الشمال، وأراد التفاهم مع الجنوب بصورة صريحة , ومهما كانت النوايا الحقيقية للرئيس اليمني الشمالي ، فقد اتبع سياسة جديدة متجنباً بها جيرانه السعوديين الذين حصل منهم على الدعم المالي ، سعياً منه إلى تطبيع العلاقات مع اليمن الجنوبي. والتآلف في المجال الداخلي مع القوى السياسية الاخرى ، بما يضمن استقرارًا نسبيًا في اليمن الشمالي (٣٠) . كل ذلك كان سببا في اغتياله في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٧ مع اخيه عبدالله الحمدي بينما كان يعد نفسه للسفر الى اليمن الجنوبي بهدف التشاور مع الرئيس سالم ربيع علي(٣١) لتحقيق الوحدة اليمنية. ونقلت جثثاهما مع جثتي سائحتين فرنسيتين اغتيلتا في هذه المناسبة، ووضعت الجثث الأربع في منزل عبدالله الغشمي في صنعاء لأثارة شبهات اخلاقية على الحدث، الأمر الذي ضاعف استياء اليمنيين وعزز شعبية "رئيس مجلس القيادة" وتم التعبير عن ذلك في مظاهرة ضخمة في صنعاء، استنكاراً للجريمة(٣٢) . وأيدت القوى السياسية الحاكمة السابقة

والقوى السياسية التي تمثل الشمال, استعدادهم للانتفاضة ضد الحكومة الجديدة(٣٣).

من جانبها أصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية بياناً اتهمت فيه السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بأنهما دبرتا اغتيال الرئيس الحمدي، وجاء في بيان أصدرته الجبهة أن الاغتيال اشتركت فيه عناصر في قمة أجهزة الحكم، وتحديدا في مجلس القيادة، وقد تم الاغتيال في بيت المقدم أحمد حسين الغشمي ، بمشاركة المقدم محمد خميس مدير الامن العام , واوضح البيان ان قتل الحمدي استهدف التخلص من سياسته التي اتسمت بنوع من الاستقلال النسبي عن الاتجاه الأمريكي والسعودي (٣٤) . فضلا عن تنفيذ الإصلاح في الجهاز الإداري المركزي ، وبناء بعض المشروعات التنموية والحد من نفوذ وتأثير كبار الإقطاعيين ، وشيوخ القبائل المرتبطين بالنظام السعودي . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية قلقتين من جراء التقارب بين شطري اليمن ، وإبرامهما اتفاقية تقضي بتحديد موقف مشترك ، إزاء قضية البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، ولم ترض هذه القوى بموقف الحمدي المحايد إزاء أثيوبيا والصراع الجاري حول البحر الأحمر, ومن الطبيعي أن يكون المشايخ هم الأعداء الرئيسيون للحمدي ، نظراً لإزاحتهم من أجهزة الحكومة وحرمانهم من المبالغ المالية الهائلة ، التي تصل وفقاً لبعض التقديرات إلى ما يقرب من ثلاثمائة ألف دولار في السنة (٣٥).

فسر اليسار اغتيال الحادي عشر من تشرين الاول على أنه رد فعل حازم من قبل العناصر الأكثر محافظة في اليمن الشمالي ، الذين ابدوا قلقهم من رؤية الرئيس الحمدي يرسم لنفسه خطاً بعيد عن مصالحهم وبعيد حتى من السعودية. وتدل الأحداث ، التي كان بعضها عنيفاً في اثناء تشييع جنازة رئيس الدولة ، والتي وقعت بشكل رئيس في الجنوب ، على الشعبية التي تمتع بها المقدم الحمدي في هذا الجزء من البلاد(٣٦).

وبعد اغتيال الحمدي استمرت الجبهة الوطنية في نضالها السلمي مطالبة بحقها في الديمقراطية والعمل العلني وصيانة سيادة واستقلال الوطن وحق الجماهير في الديمقراطية والحرية والتقدم والتعبير عن الرأي(٣٧).

يلاحظ مما تقدم ان الحمدي اعتمد التوازن في قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية, لاسيما انه كان هناك ثمة تقارب بينهما في ميادين عديدة كالموقف من السعودية والولايات المتحدة الامريكية , فضلا عن القضايا المتعلقة بالداخل اليمني ومنها الوحدة مع اليمن الجنوبي. كل هذا لم يجعل الجبهة تسلك طريق العمل المسلح واتسم عملها بطابع التوافق ومساندة الحمدي بصوره غير مباشرة, اما الحمدي فلم يكن ليعترف بالجبهة فالوضع العام غير مستقر والوقت غير مناسب لإشراك جبهة دون غيرها في امور الحكومة , ولم يكن ليريد اثارت خلافات معها, لاسيما ان هناك خلافات مع القوى القبلية الإقطاعية. فكان غض الطرف عن نشاطهم هو افضل الحلول برأيه, غير انه مع ذلك استطاع ان يوظف وبحمكه سياسية نفوذ الجبهة الوطنية الديمقراطية لمواجهة ولجم نفوذ القوة القبلية الإقطاعية وبذلك ضمن الموازنة بينهما دون ان يستخدم موارد الدولة البشرية او الاقتصادية او العسكرية.

اثر اعلان نبأ اغتيال الرئيس الحمدي عقد مجلس القيادة اجتماعا طارئا وعين مجلسا رئاسياً من ثلاثة اعضاء ليتولى الحكم في البلاد , وقد ترأس المجلس الجديد النائب العام الرائد أحمد الغشمي(٣٨) في تشرين الأول ١٩٧٧, الذي لم يعبأ بالتظاهرات، ولم يجد صعوبة في تسوية شؤون الحكم بسرعة، وإصدار بيان يعلن توليه "رئاسة مجلس القيادة" وأكد على مواصلة السياسة التي اتبعها الرئيس الراحل. ولم يُحدث إعلان الغشمي عن إخلاصه لسياسة الحمدي تأثيراً إيجابياً على الشارع اليمني، وخصوصاً التيار السياسي المؤيد للرئيس الراحل، والذي ضم خليطاً من الماركسيين والبعثيين والناصريين، فضلاً عن بعض ضباط الجيش .بالمقابل تلقى الغشمي فور تسلمه السلطة الدعم والتأييد من القوى الخليجية التي عدت غياب الحمدي بمثابة ضربة قوية للنظام الاشتراكي في عدن، وللاتحاد السوفياتي وللجبهة العربية الراديكالية المناهضة للولايات المتحدة، ولسياستها الشرق أوسطية (٣٩).

اعلن الغشمي في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٧ انه ليس مستعدا لفتح حوار مع زعماء القبائل طالما انهم لا يحترمون القوانين, اما علاقاته مع اليسار والمتمثلة بالجبهة الوطنية الديمقراطية , كان فيها الكثير من الثغرات , لا سيما بعد مطالبة الجبهة بإعادة تنظيم القوات المسلحة وانشاء مجلس دفاع واطلاق سراح أولئك الذين اعتقلوا فور اغتيال الحمدي(٤٠).

وعلى اثر اعلان الغشمي أعلنت الجبهة الوطنية الديمقراطية إعادة نشاطها المسلح , والذي كان قد توقف في عهد الحمدي، فعاد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤ – المجلد ٤٩ – العدد ٤

النشاط المسلح للجبهة في المناطق الوسطى بذريعة إسقاط نظام الغشمي المتهم بالتآمر وقتل الحمدي وإجهاض الوحدة اليمنية وشملت العمليات المسلحة للجبهة بعض المناطق في كل من محافظات إب، البيضة، تعز، ذمار صنعاء، مأرب، صعدة. وتم عقد مؤتمر بصعدة في آذار ١٩٧٨ دعا إلى العمل لإسقاط نظام الغشمي (٤١).

من جانبه لم يفكر المقدم الغشمي بعد استئناف الحوار مع القوى المتنفذة في البلاد ، اجراء المحادثات مع قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية . ولهذا طالبت الجبهة بهذه المناسبة على وفق المنشورات التي وزعت في شوارع صنعاء بضرورة اتخاذ إجراءات لمنع الانقلابات والتدخلات الأجنبية ، وإعادة هيكلة القوات المسلحة ، وإنشاء مجلس أعلى للدفاع، وانتخاب مجلس وطني. وهكذا ، ولأول مرة لم يعد التيار التقدمي يخشى إسماع صوته فحسب ، بل كان ينوي أيضًا فرض النقاش الديمقراطي من خلال القانون. وحافظ الرئيس الغشمي على موقف حذر نسبيًا ، وابقاء الأطراف المعارضة على مسافة ، لا سيما فيما يتعلق بتثبيت موقعه داخل المجلس الرئاسي وجهاز الحكومة وتنفيذ الخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٦-١٩٨١(٤٢).

أصبحت العلاقات بين الجبهة الوطنية الديمقراطية والغشمي متوترة ، حيث تقدمت الجبهة إلى الغشمي بمطالب عدة من بينها شرعية وعلنية نشاط الأحزاب والنقابات ، وقيام مجلس الشورى بمشاركة القوى اليسارية ، تنفيذ التحولات الاجتماعية الإدارية ، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين . وفي مجال السياسة الخارجية ، دعت الجبهة إلى الالتزام بالمنهج المؤدي إلى الوحدة اليمنية وطالبت بوقف التدخل من المملكة العربية السعودية في شؤون الجمهورية العربية اليمنية . وعلق الصحفيون الغربيون على نشاط الجبهة الوطنية الديمقراطية انه ولأول مرة ترفع القوى التقدمية صوتها بدون خوف مطالبة بتوفير المناخ الحر للنقاش الديمقراطي في البلاد ، ويبدو واضحاً بأن القوى الوطنية كانت في الواقع واثقة من نفسها إلى ما فيه الكفاية . وقيمّت المطالب المقدمة من الجبهة وعلى الأخص منها المتعلقة بالمنجزات الاجتماعية ، وكمحاولة منهم للضغط على الحكومة بالاتجاه المعاكس ، أصر زعماء القبائل على أن تستأنف الحكومة دفع المخصصات المالية للقبائل بغض النظر عما تشكله هذه المخصصات من عبء كبير على الموازنة اليمنية ، وسرعان ما بدأت الانتفاضات في صفوف القبائل ، وفضل الغشمي تهدئتها، ومن جديد بدأ دفع مخصصاتها المالية . وآثار هذا التصرف السخط الشديد في أوساط الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وحينئذ بدأ رئيس الحكومة بحملة اعتقالات واسعة في صفوفها وشملت هذه الاعتقالات معظم العناصر الوطنية ، وأدانت الجبهة الوطنية الديمقراطية تلك الممارسات (٤٣).

ومع استمرار الاحداث المتصاعدة في اليمن الشمالي اغتيل احمد حسين الغشمي رئيس الشطر الشمالي في الرابع والعشرين من شهر حزيران ١٩٧٨ عندما انفجرت قنبلة موضوعة في حقيبة يدوية يحملها مبعوث خاص من رئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي(٤٤) .ادى اغتيال الغشمي الى تغير المزاج الشعبي في اليمن الشمالي , اذ انتشرت ردود الفعل على قتله في كل المناطق وهرب العديد من انصاره الى عدن . وانتشرت القوات التابعة للجبهة الوطنية الديمقراطية ثانية , وساد التوتر بين الشمال والجنوب. ووضع مناخ التوتر الذي تلا مقتل الحمدي ثم اغتيال الغشمي واعدام سالم ربيع علي شطري اليمن في حالة صراع متعدد الاطراف , وبدأت الحروب بين الجبهة الوطنية الديمقراطية وقوات النظام في صنعاء. وعاد مقاتلوا الجبهة الى الجبال والى الظهور المسلح في بعض المناطق التي كان للجبهة تواجد فيها , كما شهدت العديد من المناطق اليمنية مؤتمرات شعبية عدة ادانت عملية اغتيال الغشمي . وحتى بعد اختيار علي عبدالله صالح(٤٥) رئيساً للجمهورية بعد مقتل الغشمي , الذي كان حينها قائداً للواء تعز, لم يغير من الاجواء القائمة اذ استمرت المعارضة في الشمال ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح مثلما كانت من قبل ضد سلفه(٤٦).

تميز الوضع السياسي السائد في الجمهورية العربية اليمنية في النصف الثاني من عام ١٩٧٨م بعدم الاستقرار, والإنذار بإمكانية تغيير النظام, وتوقعت القوى الديمقراطية (اليسارية) في عدن احتمال انتقال السلطة إلى القوى التقدمية بقيادة الجبهة الوطنية (٤٧). وكان هناك احتمال انتقال السلطة الى القوى التقدمية بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية .ولذلك فليس من قبيل الصدفة ما تضمنه البيان المشترك للجبهة الوطنية الديمقراطية وجبهة ١٣يونيو للقوى الشعبية اشارة عن اقامة السلطة الوطنية في اليمن الشمالي من اجل تحقيق الوحدة(٤٨).

وعندما تولى علي عبد الله صالح السلطة كانت الأوضاع في البلاد في حالة من الضعف والاضطراب، وفي أقل من ثلاثة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

أشهر منذ توليه السلطة, وتحديدا في ١٥ تشرين الاول ١٩٧٨، تعرض لانقلاب وقف وراءه التنظيم الناصري(٤٩) الذي كان حليفاً للرئيس إبراهيم الحمدي, وكان عدد كبير من قيادات الانقلاب يتولون مناصب قيادية في الجهازين المدني والعسكري, وبعد فشل الانقلاب، وحدوث الاعتقالات والإعدامات الجماعية التي نفذت بحق القائمين به.نزح الناصريون ومعهم الآلاف من مواطني وقبائل الشمال الموالين لهم إلى الجنوب، وسار بقية أعضاء جبهة ١٣ يونيو (الناصرية) على طريق الوحدة مع الجبهة الوطنية الديمقراطية. وطبقًا للاتفاق الذي تم التوصل إليه تتولى الجبهة الوطنية الديمقراطية قيادة نشاط مختلف القوى الوطنية الديمقراطية اليسارية والقومية في البلاد، وذلك بهدف إقامة السلطة الوطنية الديمقراطية في الشطر الشمالي من اليمن, على طريق تحقيق وحدة كلا الشطرين في اليمن الديمقراطي الواحد , وعزز توحدً جبهة ١٣ يونيو الناصرية مع الجبهة الوطنية الديمقراطية من قوة المعارضة المسلحة، وهذا بدوره ساعد على تكثيف نشاطها (العسكري) في نهاية ١٩٧٨ في المناطق الواقعة بين دمت والبيضاء، وفي مناطق وادي بنا وفي الحُجَرية الواقعة جنوب محافظة تعز، وسقطت تحت السيطرة الكاملة للجبهة عدة قرى أخرى وأصبحت تسمى "بالقرى المحررة" . وزاد من قوة وهيبة الجبهة الوطنية الديمقراطية فشل الحملات العسكرية التي كانت توجه ضدها، فقد كان عدد من الجنود والضباط يفضلون الانضمام إلى صفوف الجبهة الوطنية الديمقراطية، الأمر الذي رفع من هيبتها إعلاميًا وسياسيًا (٥٠).

تفاقمت الأوضاع واضطربت في عام ١٩٧٩ لتصل إلى نشوب حرب بين شطري اليمن في شباط من العام نفسه وكان للجبهة الوطنية الديمقراطية دور فيها، وشارك فيها الجيش في الجنوب وأفراد المقاومة المسلحة في المناطق الوسطى. وانتصر الجيش الجنوبي مع الجبهة الوطنية الديمقراطية وفصائل المقاومة وتمكنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة في اليمن الشمالي، وهُزم الجيش الشمالي وتشتت شمله، وأصبحت الطرق سالكة إلى صنعاء. ولكن حدَثَ ما يشبه التدخّل الإقليمي والدولي الرافض لنتائج الحرب في أيامها الأولى، ووقفت جميع الدول الإقليمية والعربية والدولية إلى جانب حكومة علي عبد الله صالح في صنعاء. واتخذت جامعة الدول العربية قراراً بوقف إطلاق النّار ولعبت المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا دوراً في اتخاذ ذلك القرار (٥١).

وأرسلت الجامعة العربية بعض وزراء الخارجية العرب للإشراف على وقف إطلاق النار والاتصال بالقيادتين. وتم الاتفاق على عقد محادثات في الكويت بين الطرفين المتحاربين، وبينهم ممثل الجبهة الوطنية الديمقراطية , التي كانت حكومة صنعاء لا تعترف بها حتى ذلك الحين. غير ان وجودهم كان جزءاً من التسوية مع حكومة صنعاء. اذ اشترطت حكومة الشطر الجنوبي على حكومة صنعاء التفاوض مع المعارضة , وعُقدت المحادثات في قصر أمير الكويت في ٢٨ آذار ١٩٧٩. وكان وفد عدن برئاسة عبد الفتاح إسماعيل، وإلى جانبه وزير الخارجية محمد صالح مطيع ووزراء آخرون، كما حضر من جانب الجبهة الوطنية الديمقراطية سلطان أحمد عمر ويحيى الشامي وجار الله عمر. فيما رأس وفد الشمال علي عبد الله صالح وبعض المدنيين والعسكريين. وكانت تلك أول مرة تلتقي الجبهة الوطنية الديمقراطية مع علي عبد الله صالح. وباشر الجميع بإجراء المحادثات. وكانت حكومة صنعاء تريد الوصول إلى هدنة عسكرية مؤقتة, لانهم لم يتقبلوا الهزيمة بعد , أما وفد حكومة الجنوب والجبهة الوطنية الديمقراطية فكانوا يريدون الوصول إلى اتفاق سياسي حول مستقبل اليمن ، والدخول في تحقيق الوحدة اليمنية لأن قوى اليمن الجنوبي كانت تشعر أنها في موقف عسكري أقوى, وتوج اللقاء بالتوقيع على بيان الوحدة اليمنية (٥٢) . وأصدرت سكرتارية الجبهة الوطنية الديمقراطية في بداية نيسان ١٩٧٩ بياناً أعلنت فيه تأييد الجبهة لبيان ٢٨ آذار. وأكدت الجبهة في بيانها على دعمها لبيان ٢٨ اذار، نظراً لأنه نص على قيام الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية وطنية. وجاء في البيان ايضاً بأن الجبهة ستتوقف عن ممارسة العمليات العسكرية، إلا في حالة الدفاع وستستخدم الوسائل الديمقراطية في نضالها السياسي، من أجل الديمقراطية والوحدة اليمنية. وفي الأحوال جميعها ستقف الجبهة ضد أية محاولة تستهدف عرقلة الوحدة أو تفريغها من محتواها الوطني الديمقراطي نظراً لأنه بالوحدة فقط يمكن ضمان الأمن والاستقرار(٥٣).

أجبرت المصاعب الداخلية التي واجهت الحكومة الجديدة فضلا عن النكسات التي حصلت خلال حرب شباط ١٩٧٩ علي عبد

الله صالح على تخفيف موقفه تجاه عدن والجبهة الديموقراطية الوطنية(٥٤) , اذ تفرغ صالح بعد محادثات الكويت لمواجهة آخر العقبات التي اعترضت حكمه , وهي الجبهة الوطنية الديمقراطية في المناطق الوسطى في شمال اليمن وسعى لتحجيم الجبهة الوطنية المعارضة لما تمثله من قوة في حالة اندلاع أي صدام محتمل مع اليمن الجنوبي فسارع بمد جسور الحوار معها(٥٥). اذ حملت المتاعب الداخلية التي ازدادت سوءا بسبب النتائج المؤلمة التي اصابت اليمن الشمالية في حربها مع اليمن الجنوبية في شباط ١٩٧٩ الرئيس صالح لاعتماد الليونة في موقفه مع المعارضين الذين حظي جلهم بتأييد عدن . فاصدر في ١٥ اذار ١٩٧٩ مرسوما بالعفو العام عن جميع المعارضين. وقام في ٢١ آذار، بأجراء تعديل وزاري حيث تم اقصاء مناوئي التقارب مع عدن عن الحكومة خصوصا وزير الخارجية عبد الله الأصنج ووزير الإعلام محمد سالم باسندوه . (٥٦).

بعد عام من الاحداث المتسارعة والاضطرابات التي توجت بالصراع بين الشطرين في ١٩٧٩ اتسم المناخ السياسي العام بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي , وقد ساعد على هذا الاستقرار جملة متغيرات ، بعضها نبع من علاقات اليمن الشمالي مع الدول العربية وتحديدا الخليجية ، والآخر من جملة الإجراءات التي استهدفت تغيير البنية السياسية وعلاقات القوى داخلها، فقد فتحت اتفاقية الكويت وانتهاء العمليات العسكرية, وتسوية العلاقات السياسية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية , بداية مرحلة الاستقرار في البلاد, إذ اجرى علي عبد الله صالح تغييرات في الاجهزة العليا للسلطة تتفق والسياسة الجديدة , حيث استبعد من عضوية الحكومة الشخصيات التي تعارض سياسة التقارب مع اليمن الجنوبي وحل محلها شخصيات مؤيدة لذلك التقارب وسعت اليه , واعلن صالح بداية مرحلة جديدة في تطور البلاد ونموها ووصفها ب "مرحلة بناء مجتمع ديمقراطي ", تتمتع فيه مختلف القوى السياسية بحقوق متساوية, وإيجاد الإطار المؤسسي الذي يسمح لتلك القوى السياسية بالعمل داخله . وتبلور ذلك التطور في البنية السياسية بإنشاء المؤتمر الشعبي العام كإطار مؤسسي للعمل السياسي لكل القوى والاتجاهات داخل الشطر الشمالي ، وذلك تعويضا لها عن حظر العمل الحزبي , وأدى ذلك إلى تهدئة العلاقات بين الاتجاهات والقوى السياسية , وأنتهى تأسيس المؤتمر الشعبي العام(٥٧) كإطار سياسي ينظم حركة القوى السياسية ويحدد أسلوب مشاركتها في الحكم(٥٨) .

وأيدت القوى اليسارية في الجمهورية العربية اليمنية السياسة الداخلية والخارجية التي انتهجها الرئيس علي عبد الله صالح بشكل عام، وفي كانون الثاني عام ١٩٨٠ عقدت سلسلة اجتماعات إيجابية وبناءة بين الرئيس وقادة الجبهة الوطنية الديمقراطية (٥٩)، ومع نهاية الشهر نفسه تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية ضمت ممثلين عن مختلف القوى والأحزاب السياسية بتأييد من الجبهة الوطنية الديمقراطية، وفتحت المفاوضات مع قوات الاخيرة الطريق لتوقيع اتفاق بين صالح وزعيم المعارضة سلطان احمد عمر، لمنح الجبهة الوطنية الديمقراطية دوراً أكبر في حكومة الجمهورية العربية اليمنية من خلال ضم بعض أعضائها إلى الحكومة (٦٠)، اذ عرض على سلطان احمد عمر المشاركة في الحكم كوزير للثقافة (٦١) . وانعكس تطبيع العلاقات مع عدن على الوضع الداخلي فتحسن الوضع وعرفت اليمن الشمالية الطمأنينة النسبية التي تمثلت بعقد اتفاق في ١٧ شباط ١٩٨٠ . بين الحكومة والجبهة الوطنية الديمقراطية, ونص الاتفاق على السماح بإقامة احزاب معارضة ، وتشكيل حكومة ائتلافية(٦٢). وأعلنت الجبهة الوطنية الديمقراطية أنه تم التوقيع على اتفاقية بموجبها تسمح بقبول خمسة وزراء من الجبهة الوطنية الديمقراطية في حكومة التحالف(٦٣).

ونجح علي عبدالله صالح في عقد اتفاقية جديدة مع الجبهة الوطنية في نيسان ١٩٨٠ والتي كانت تفرض سيطرتها على العديد من المناطق الوسطى من اليمن الشمالي وأيضا العاصمة الثانية للشطر الشمالي «تعز» ونص الاتفاق على نقاط عدة شملت الأسس والخطوات الفورية التي ساعدت على تعميق الاستقرار السياسي في عهد علي عبدالله صالح , لاسيما وأن الجبهة الوطنية كانت أحد العوامل المساهمة في عدم استقرار الوضع السياسي في اليمن لمدة طويلة (٦٤). وعليه فان المطلع على أهم بنود الاتفاقية سيجد انها صيغت في شكلها الظاهر لصالح الجبهة , لكن كان المستفيد الحقيقي منها هو النظام في صنعاء فمن حيث الاسس انها نصت على تعزيز وصيانة السيادة والاستقلال الوطنيين وانتهاج سياسة خارجية مستقلة, وتحقيق وصيانة الديمقراطية ، وحرية التنظيمات السياسية والنقابية والجماهيرية التحررية. فضلا عن التخطيط والبرمجة لتحقيق تنمية شاملة بهدف بناء اقتصاد وطني

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

متحرر من التبعية, والعمل لتحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية الديمقراطية. ومن ناحية الخطوات العملية فق تضمنت إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين, وتطبيق العفو فعليا في كل ما يتعلق بالحوادث ذات الطابع السياسي التي حدثت خلال الظروف الماضية. ووقف الاعتقالات والملاحقات والمطاردات الأمنية. ووقف الملاحقات داخل المؤسسة العسكرية بكل اشكالها التي تستهدف النشاط السياسي الديمقراطي السلمي, فضلا عن وقف الهجوم الإعلامي على السلطة من أجهزة إعلام الجبهة والغاء إذاعة الجبهة بمجرد أن تتوفر حرية التعبير عن الآراء والمواقف بوسائل التعبير الديمقراطي الأخرى. والامتناع عن حمل السلاح الثقيل ، والامتناع عن التحركات الجماعية المسلحة وإيقاف تحرك المجاميع المنظمة بين جميع أطراف الحدود. الامتناع عن إدخال أسلحة أو جماعات مسلحة إلى داخل أراضي الجمهورية من أية جهة كانت هذا. فضلا عن عقد انتخابات ديمقراطية عامة في البلاد تشارك فيها الجبهة. وتولى الوظائف العامة وعودة المفصولين لدواع سياسية لأعمالهم من عناصر الجبهة, والقيام بتنمية المناطق المتضررة من الأحداث , و تعديل الدستور بما يكفل الحريات السياسية والمدنية (٦٥).

وفي آيار عام ١٩٨٠ انضم مندوب عن الجبهة الوطنية الديمقراطية الى لجنة الحوار الوطني، كما أطلقت الحكومة سراح بعض أعضاء الجبهة المعتقلين اعتبارا من أيلول من العام نفسه وسمحت للجبهة بإصدار صحيفتها الأسبوعية "الأمل"، التي رأس تحريرها سعيد أحمد الجناحي .لكن اتفاق التعاون السياسي لم يتم تنفيذه بشكل كامل على أرض الواقع (٦٦). ولم يستمر النشاط الجبهوي فسرعان ما توقفت صحيفة (الأمل) عن الصدور وانسحب ممثلي الجبهة من المؤتمر الشعبي العام بفعل استمرار سياسة الهيمنة على نشاط الجبهة من قيادة النظام بالجنوب ورفض هذه السياسة من قبل قيادة النظام في الشمال(٦٧).

ان المتفحص لمجمل بنود الاتفاق السابق ذكره لا بد ان يدرك مدى حجم التنازلات التي قدمها النظام في الشطر الشمالي لكي يضمن تخلى الجبهة عن السلاح في مواجهة السلطة . والمتتبع لسير الأحداث بعد ذلك سيجد صحة النظرة الصائبة التي اتبعها النظام. فبعد أن ضمن تخلى الجبهة عن السلاح وسكن بعض عناصرها في بعض الوظائف الإدارية والعسكرية عاد النظام وتخلى هو نفسه عن مجمل الاتفاق بل على العكس من ذلك أعطى التيار الديني القبلي أكثرية المقاعد في مجلسي الشعب والمؤتمر الشعبي(٦٨) .

وبحلول منتصف عام ١٩٨٠ عاد النزاع إلى الواجهة مرة اخرى، بعد أن اخّلت السلطة بتعهداتها ، متأثرة على الأخص بالضغط الذي مارسته السعودية التي كانت مستاءة من تحول النظام إلى اليسار، فنشبت المعارك بين قوات الجبهة والقوات الحكومية ما بين (٢٤ آيار و١٨ آب) (٦٩). وانهارت المفاوضات بين الحكومة وقوات الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وبتشجيع من عدن استأنفت قوات الجبهة أنشطتها العسكرية ضد النظام , واندلع القتال بين حكومة اليمن الشمالي وقوات الجبهة الوطنية الديمقراطية في ايلول ١٩٨٠ وكانت سيطرة الجبهة على طول حدود اليمن الجنوبي, وساعدت المنطقة الجبلية في جنوب اليمن الشمالي إلى جانب دعم اليمن الجنوبي للجبهة على مواصلة حرب العصابات طويلة الأمد , وكانت القوات الحكومية تدعمها عناصر قبلية ودينية وقبلية مدعومة من السعودية . وبعد قتال طويل تم طرد قوات الجبهة الوطنية الديمقراطية من اليمن الشمالي إلى اليمن الجنوبي , من دون ان يتم القضاء عليها وتدمير قواها(٧٠).

وتجددت المعارك مرة اخرى في المدة من ٩ الى ١٥ تشرين الثاني بين الجبهة والجيش في مناطق إب ، نمار, الحديدة , وجنوبي صنعاء. غير أن الحكومة كذبت في (١٨ تشرين الثاني) المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع. وفي كانون الثاني عام ١٩٨١ بدأت الجبهة الوطنية الديمقراطية بهجوم دام خمسة أشهر لتعزيز موقعها ومركزها في الشمال واستعملت القوات الحكومية حينها القوة الجوية ضد معاقل الجبهة في الجنوب (٧١) . واكدت الجبهة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨١ على أن السلطات قامت بقصف قريتي السلام ورونا في مقاطعة تعر. فضلا عن قرية الردمة في منطقة البيضا ، ونشبت المعارك من جديد في ٨ نيسان من العام نفسه. ثم توقفت في تموز ١٩٨١ تطبيقا لإتفاق وقف اطلاق النار في (٧ تموز) خرق في ١٧منه، ثم أعيد العمل بموجبه في ١٠ أب (٧٢).

وعند بداية عام ١٩٨٢ وحرصاً منه على انهاء مسألة الصراع مع الجبهة الوطنية الديمقراطية قدم صالح لزعامة الجبهة

عرضاً سياسياً لأنهاء الصراع على وفق شروطه ,غير ان الجبهة رفضتها(٧٣), الامر الذي ادى إلى تجدد الصراع في شباط ١٩٨٢وسيطرت الجبهة الوطنية الديمقراطية حينها على جزء كبير من الأراضي في جنوب شرق اليمن الشمالي المتاخمة لحدود جنوب اليمن , بفضل الدعم الذي حصلت عليه من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وليبيا وسوريا وبدعم ضمني من الاتحاد السوفيتي , وكان عدد مقاتلي الجبهة يقدر ما بين (٥.٠٠٠ - ١٠.٠٠٠) مقاتل وبحسب ما ورد قُتل عدة مئات من الأشخاص, واشتد القتال مرة أخرى في نيسان وأوائل آيار ١٩٨٢ , وبشكل عام أحرزت الجبهة الوطنية الديمقراطية تقدماً تدريجياً ضد نظام صالح. وعلى الرغم من خوض الجبهة غمار الحرب مع الحكومة اليمنية غير أن أهدافها لم تكن واضحة, فقد أراد أنصار الرئيس السابق الحمدي(٧٤) الإطاحة بصالح بأي ثمن، معتقدين أنه متورط بشكل مباشر بمقتل الحمدي , أما الجناح الماركسي في الجبهة الوطنية الديمقراطية فإنه كان يسعى للمشاركة في حكومة ائتلافية كخطوة أولى نحو السيطرة المطلقة (٧٥).

وبعد ان استطاعت الجبهة التقدم بدأت قوات الجيش النظامي للجمهورية العربية اليمنية وبمساندة قوات القبائل غير النظامية مواصلة العمليات ضد معاقل الجبهة الوطنية الديمقراطية والحقت هزيمة ساحقة بقوات الاخيرة , واستعيدت الأراضي التي كانوا يُسيطرون عليها, واستمرت المعارك إلى شهر حزيران عام ١٩٨٢(٧٦).

وعندما نجحت القيادة السياسية في اليمن الشمالي في حملتها الدبلوماسية المكثفة , تفرغت إلى شن هجوم عسكري على مراكز تجمع القوى اليسارية في المناطق الوسطى وتمكنت من إلحاق الهزيمة بها والاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة السوفيتية التي كانت بحوزتها (٧٧). وكخطوة سياسية نحو الاستقرار، وفي منتصف تموز ١٩٨٢ أجرى قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية محاولة أخرى للاتفاق مع الحكومة، حيث طالبت الجبهة بوقف العمليات العسكرية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين السياسيين إلى البلاد مقابل قيام الجبهة بإعادة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، كما وافقت الجبهة على سحب المدافع الثقيلة والمتوسطة من تلك المناطق. واستجابت الحكومة إلى هذه المطالب وبذلك تم التوصل إلى اتفاق الطرفين. وبعد انقضاء شهر أعلن ممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية عن انسحاب فرق الجبهة ومعداتها من المنطقة الوسطى ومنطقتي ريمة ووصاب، وذلك طبقاً للاتفاق. وفي ١٥ آب شكلت لجنة مشتركة من ممثلي الحكومة والجبهة للأشراف على تنفيذ بنود الاتفاق. وكان من المفروض أن يساهم في أعمال هذه اللجان كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين، لكن ونتيجة لتدخل الجبهة الإسلامية التي كان لها دوراً كبيراً في القتال النشيط المصحوب بمصادمات جديدة تعثرت المفاوضات. وهكذا وتحت ضغط القوات المسلحة المتفوقة والجبهة الإسلامية، انسحبت فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى أراضي اليمن الجنوبي . واصلح العديد من زعماء الجبهة الوطنية الديمقراطية من علاقاتهم مع صنعاء(٧٨).وأصدرت الحكومة عفوا عن كل من عاد من عناصر تلك القوى إلى ارض الوطن, وقد عادت بعض تلك العناصر وتسلمت بعض الوظائف الحكومية ، كما تم اختيار بعض منها للمشاركة في صياغة الميثاق الوطني الذي أصبح الوثيقة الرسمية التي التفت حولها جميع القوى السياسية في البلاد جميعها(٧٩).

وهكذا انتهت حرب العصابات التي شنتها الجبهة الوطنية الديمقراطية على مدى خمس سنوات من ١٩٧٨م وحتى ١٩٨٢ بالفشل والهزيمة، لأسباب عدة اهمها اعتماد قيادة الجبهة على العمل المسلح والقوى المسلحة فقط والاستهانة بغيرهما من الأساليب بما في ذلك تأييد الشعب, الأمر الذي أدى بالتدريج إلى انعزال الجبهة عن سكان المناطق، التي تركز نشاطها فيها، وعن أنصار النهج الوطني الديمقراطي في المدن وبالدرجة الأولى في العاصمة(٨٠).

وواصلت الجبهة نشاطها بمختلف الطرائق والوسائل المشروعة والمتاحة في اتجاه تحقيق أهدافها الوطنية المرسومة وتحت شعار(السيادة للوطن –الديمقراطية للشعب – الوحدة لليمن) وعملت الجبهة جنباً إلى جنب مع كافة القوى الوطنية اليمنية على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية. وخلال شهر نيسان من عام ١٩٩٠ أعلنت قيادة الحزب الاشتراكي رسميا دمج "الجبهة الوطنية الديموقراطية " بالحزب الاشتراكي اليمني معلنة بذلك امتداد الحزب الاشتراكي سياسيا وتنظيميا وجماهيريا على صعيد المحافظات الشمالية ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة , وكانت الجبهة شريكة في تحقيق وحدة الوطن اليمني وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار ١٩٩٠م بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحزب الاشتراكي قبل وأثناء تحقيق الوحدة اليمنية (٨١) .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

وبذلك كانت الجبهة الوطنية الديمقراطية غير موجودة تقريباً بحلول وقت حرب الانفصال القصيرة في عام ١٩٩٤، وبالتالي لم تلعب أي دور فيها.

الخاتمة

لم يكن لجبهة الوطنية الديمقراطية اتجاه واضح او تبني تيار معين لاسيما انها تشكلت من جهات عدة ذات افكار متباينة لكنها اشتركت في أمر واحد وهي معارضة النظام الحاكم منذ تأسيسها, وانحصر نشاطها داخل اليمن فلم نرى انه كان لها اتصالات خارجية او اجتماعات مع تنظيمات او تيارات مماثلة . ولم تكن هناك انجازات سياسية بارزة تذكر طيلة تلك المرحلة بسبب ضعف الجناح السياسي للجبهة. وعندما تسلم علي عبد الله صالح الحكم كان الشعب منقسم بين حزب وجبهة وقبيله واقطاع, ولم تكن هناك قوة موحدة تذكر لها الإمكانية ان تكون نداً له, ولكن تخبطه في ملف المعارضين له من ضمنهم الجبهة الوطنية الديمقراطية جعل منهم قوة بصوره غير مباشرة. اذ كانت حملة الاعتقالات والاعدامات التي شنها ضدهم بعد محاوله اغتياله الفاشلة سببا في نزوحهم الى الجنوب اليمني, والتي توحدت قوى المعارضة هناك بمساعده حكومة عدن حيث قامت الأخيرة بتقريب وجهات النظر بين المعارضين , ونجحت بتوحيد تلك القوة تحت قيادة واحدة وهي قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية, وبذلك تكون مرحلة صالح هي مرحلة التحول الكبير في حياة الجبهة, اذ استطاعت ان تجعل من نفسها قوه ضاربة تمكنت من مقاتلة الجيش النظامي وصده في اكثر من جبهة, وبذلك اصبح لها وجوداً قوياً على الارض وقوة فاعلة على الساحة اليمنية, وظهور اعلامي مؤثر كقطب له وزنه في تلك المرحلة آخذاً بها الى المشاركة الفاعلة في المفاوضات الرئاسية لتأخذ دورها في صنع القرار السياسي. وبالتالي هي من جعل الصالح يغير سياسته اتجاه المعارضين ويكون اكثر ليناً بتعامله معها . من جانب اخر من الممكن ان تكون الجبهة الوطنية الديمقراطية قد تراجعت او تنازلت لصالح السياسة, او لتحقيق السلام الداخلي. لاسيما وان اصرارها على طلباتها أدت إلى صراع مستمر في الحياة السياسية الداخلية ، وإن كان بدرجات متفاوتة ، وفي الحرب ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ .

الهوامش

١. في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة مسلحة ضد النظام الأمامي في صنعاء ، بقيادة تنظيم الضباط الأحرار، وكان على رأسهم عبد الله السلال، ونجحت الثورة بالإطاحة بحكم الامام البدر ، وقد تم الاعلان عن قيام نظام جمهوري جديد. للمزيد ينظر عبد الحميد عبدالله حسين البكري, الصراع الجمهوري الملكي في اليمن وابعاده العربية والدولية , اطروحة دكتوراه , كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد , ٢٠٠٤, ص٤٢.

٢. اندلعت ثورة ١٤ تشرين الاول عام ١٩٦٣ في اليمن الجنوبي ضد الاحتلال البريطاني , حيث انتشرت الثورة المسلحة من ردفان الى اجزاء اليمن الجنوبي , وشملت بشكل مباشر عدن. للمزيد ينظر محمد سعد عبدالله محسن, عدن كفاح شعب وهزيمة امبراطورية, ط٢ , دار ابن خلدون , بيروت ,١٩٨٩, ص٤٩.

٣. محمد علي الشهاري, طريق الثورة والوحدة اليمنية, دار الفارابي للطباعة ,بيروت , ١٩٨٧، ص٢١٨.

٤. الجمهورية اليمنية , الجبهة الوطنية الديمقراطية , المؤتمر العام الثاني , تشرين الثاني -٢٠٠٥.

٥. نُفّذ الانقلاب في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ بقيادة عدد من الضباط وبمساعدة شيوخ القبائل وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر (شيخ قبائل حاشد الشيخ سنان ابو لحوم شيخ قبائل بكيل, وحدث نتيجة لما تمر به اليمن الشمالي , اذ اصبح الانقلاب على الرئيس عبد الله السلال امراً حتمياً وضرورياً للمحافظة على النظام الجمهوري , واتخذ الانقلاب طابعاً سلمياً دون اراقة للدماء , وأُذيع بيان الخامس من تشرين الثاني من بيت الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر وتقرر بموجبه تشكيل المجلس الجمهوري, ترأسه القاضي عبد الرحمن الارياني تحت مبدأ (الحكم الجماعي). ينظر الى صباح حسن بديوي, الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني ودوره السياسي في اليمن الجنوبي , مجلة القادسية للعلوم الانسانية , المجلد ١٩, العدد ٢, ٢٠١٦, ص١٣.

٦. مجموعة من الضباط ونخبة من العناصر الوطنية من حركة الاحرار اليمنيين التي كانت تعمل على الاطاحة بالامام احمد ابن يحيى، وعند وفاته تولي البدر السلطة ، فأسرع التنظيم بإعلان الثورة يوم ٢٦ سبتمبر . ينظر ثورة ٢٦ سبتمبر"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط٢ ،صنعاء ، ١٩٨٦ ، ص ٥ .

٧. سلطان احمد زيد ، محطات من تاريخ حركة اليسار في اليمن , مركز ارم للتنمية الثقافية والدراسات التاريخية , صنعاء, ٢٠٢٠. ص١١٨.

٨. محمد علي الشهاري, المصدر السابق،ص٢١٩.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

٩. الجبهة الوطنية الديمقراطية, المصدر السابق.
١٠. سلطان احمد زيد ، المصدر السابق. ص١٣١.
١١. الجبهة الوطنية الديمقراطية , المصدر السابق.
١٢. سلطان أحمد عمر سياسي وبرلماني ومؤلف يمني ولد ١٩٣٩في محافظة تعز ،انضم عام ١٩٥٨م إلى حركة (القوميين العرب) , انتقل في عام ١٩٦٧الى عدن وعمل باسمه الحركي فارس مع عدد من قيادات تنظيم الجبهة القومية على فِك الارتباط التنظيمي بين حركة القوميين العرب في اليمن، وقيادة الحركة في بيروت، كما عمل على تبني الفكر اليساري في الجبهة القومية حتى استولى الجناح اليساري على مقاليد السلطة كاملة في عدن سنة ١٩٦٩م, فأسس حزبًا اسمه الحزب الديمقراطي الثوري اليمني الذي كان يعمل بصورة سرية في شمال اليمن، وانتخب أمينًا عامًا لهذا الحزب في المؤتمر الاستشاري الذي عقد في مدينة (زنجبار) في محافظة أبين سنة ١٩٧٣م، ثم تولى رئاسة الجبهة الوطنية الديمقراطية عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٦التي كانت تعارض حكومة الشمال إلى سنة ١٩٨٦م. توفي عام ١٩٩٣. احمد جابر عفيف , الموسوعة اليمنية , المجلد الثالث, المصدر السابق , ص٢١٦٥-٢١٦٧؛https://ar.unionpedia.org
١٣. الجمهورية اليمنية , المصدر السابق.
١٤. محمد علي الشهاري, المصدر السابق،ص٢١٩.
١٥. سلطان احمد زيد ، المصدر السابق. ص١٤٢-١٤١.
16. Е.М.Примаков и Други , Новейшая история арабских стран Азии 1917 - 1985 , «Наука»Главная редакция восточной литературы, M, 1988 , c438.
١٧. احمد الصياد ، اليسار اليمني : ظالم ام مظلوم ، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٣، ص٩٤-٩٦.
١٨. احمد صالح الفقيه , مذكرات جار الله عمر , المؤسسة اليمنية للتنمية الثقافية , اليمن , ٢٠٠٧، ص٥٥.
١٩. احمد الصياد ، المصدر السابق ٢٠١٣، ص٩٤-٩٦.
٢٠. أيليا . ل. جولوفكايا, التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥, ترجمة :محمد علي عبد الله البحر, مركز الدراسات والبحوث اليمني, صنعاء, ١٩٩٤، ص٢٨٣.
٢١. احمد الصياد ، المصدر السابق، ص٩٤-٩٦.
٢٢. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق، ص٢٨٢-٢٨٣.
٢٣. ابراهيم الحمدي: ولد إبراهيم بن محمد بن صالح بن مسلم الحمدي في ٢٨ تموز ١٩٤٣ في منطقة قعطبة باليمن، وهو من أسرة دينية وعلمية معروفة، فقد كان والده من أشهر القضاة الذين عملوا في مناطق متعددة من البلاد , سافر إلى صنعاء لاستكمال دراسته الثانوية، ثم دخل ١٩٥٩ كلية الطيران لكنه لم يكمل دراسته فيها، بسبب خلاف مع السلال , وعاد إلى ذمار وعين قاضياً فيها, وعين في عهد الرئيس عبد الله السلال سكرتيرا لمكتب الفريق حسن العمري ، وقائد قوات الصاعقة وترقى في المناصب الأمنية والعسكرية القيادية حتى أصبح قائدا لقوات الاحتياطي العام عام ١٩٦٩ , و في ١٩٧٢ نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية ، ثم عُين نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ، وهو ما مكنه من تنفيذ انقلاب ١٩٧٤ ليصبح رئيس الدولة ,اغتيل إبراهيم الحمدي يوم ١١تشرين الأول ١٩٧٧ في ظروف غامضة ، وبقي ملف اغتياله معلقا من حينها. أروى محمد ثابت , ابراهيم الحمدي حياته ودوره السياسي في اليمن , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الحديدة, اليمن , ٢٠١٨, ص٧ وما بعدها.
24. Louis-Jean Duclos Ceri, La .mort du Chef d'etatdu Yémen du Nord, FAITS ET Questions D'actualite,Fondation nationale des Sciences Poli tiqu es, 27 décembre 1977,p13-14.
٢٥. انقلاب سلمي يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٦٧، على حكومة عبدالله السلال في أثناء زيارته للقاهرة برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني. ينظر صباح حسن بديوي, الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني ودوره السياسي في اليمن الجنوبي , مجلة القادسية للعلوم الانسانية , المجلد ١٩, العدد ٢, ٢٠١٦.
٢٦. عبد الوهاب العقاب , تاريخ اليمن المعاصر , دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , ٢٠٠٩, ص ١٦٨.
27. Louis-Jean DUCLOS CERI, p13.
٢٨. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق ، ص٢٨٣.
٢٩. احمد صالح الصياد , السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر١٩١٨-١٩٧٨, دار الصداقة , بيروت , ١٩٩٢ , ص٣٦٩.
30. Louis-Jean DUCLOS CERI, p14.
٣١. -عرف بسالمين ولد في عام ١٩٣٥بقرية المحل بمدينة زنجبار في محافظة أبين ، أنخرط في بدء حياته العملية بالتدريس ودرس الشريعة الإسلامية ، التحق بحركة القوميين العرب عام ١٩٥٩، توجه عام ١٩٦٣ إلى التدريب العسكري ، كان له أثر بارز في العمليات الفدائية بعد

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية — العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

اندلاع ثورة الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٦٣ضد القوات البريطانية ، أدى دوراً مهماً في انقلاب الثاني والعشرين من حزيران ١٩٦٩ وانتخب رئيساً لمجلس الرئاسة ، ثم انتخب امينا عاماً مساعداً للتنظيم السياسي للجبهة القومية عام ١٩٧٢ ، تم إعدامه في ٢٦ حزيران ١٩٧٨ . للمزيد ينظر : مقداد عبد الغفار حميد علي الحساني , سالم ربيع علي (سالمين) سيرته ودوره السياسي في اليمن (١٩٣٥- ١٩٧٨) , رسالة ماجستير غير منشورة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة , ٢٠٢١, ص٦ وما بعدها.

٣٢. فيصل جلول ، الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة ،١٩٦٢ ١٩٩٤ ، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩,ص٦٠.

٣٣. احمد صالح الفقيه , من مذكرات جار الله عمر, مجلة البدايات , اليمن , ٢٠٠٧, ص٥٧.

٣٤. عبد الوهاب العقاب , تاريخ اليمن المعاصر , دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , ٢٠٠٩, ص ١٦٨.

٣٥. مجلة الطليعة , العدد ٨٣٩ ، القاهرة , ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧.

36. Louis-Jean DUCLOS CERI, p14.

٣٧. احمد صالح الصياد , السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر١٩١٨-١٩٧٨, المصدر السابق , ص٣٦٩.

٣٨. هو رابع رئيس للجمهورية العربية اليمنية الشمالية من ١١ تشرين الاول ١٩٧٧ إلى ٢٤ حزيران ١٩٧٨وقد جاء خلفا لإبراهيم الحمدي على إثر اغتياله, من مواليد عام ١٩٤١ ، والتحق بالقوات المسلحة عن تعليم ابتدائي بعد قيام ثورة السادس والعشرون من ايلول ١٩٦٢ , وترقى بالمناصب وتولى مهام قيادية عسكرية كرئيس الأركان عام ١٩٧٥ , أسهم الغشمي بدور رئيسي في حركة الثالث عشر من حزيران ١٩٧٤ التصحيحية، وتولى منصب رئيس الأركان ثم نائبا لرئيس مجلس القيادة. ينظرعبد الله البردوني , اليمن الجمهوري, دار الاندلس للنشر , د.م , ١٩٩٧ , ص٥٣٠-٥٣١.

٣٩. فيصل جلول ، الثورتان ، المصدر السابق ,ص٦٠.

٤٠. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –سياسة داخلية ,٩٨٨ ، الدار العربية للوثائق , بيروت , ٢١حزيران ١٩٧٨.

٤١. محمد حسين الفرح , معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن , مركز البحوث والمعلومات (وكالة الانباء اليمنية), صنعاء , ٢٠٠٢ , ص٥٠.

42. Louis-Jean DUCLOS CERI, p14.

٤٣. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق، ص٣٠٣.

٤٤. عبد الوهاب العقاب , المصدر, ص ١٧١.

٤٥. ولد علي عبد الله صالح في الخامس عشر من تموز عام ١٩٤٢, في مدينة سنحان في صنعاء التحق بمدرسة ضباط الصف عام ١٩٦٠ وشارك في ثورة سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٢، والتحق بمدرسة المدرعات عام ١٩٦٤ ليتخصّص في حرب المدرعات. وشارك في رفع الحصار الذي دام سبعين يومًا في صنعاء. بعد ذلك تولى قيادة لواء تعز وقائدا لمعسكر خالد بن الوليد (١٩٧٥-١٩٧٨), في السابع عشر من تموز ١٩٧٨ انتخب رئيساً للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة. في الثلاثون من اب ١٩٨٢ انتخبه مجلس الشعب التأسيسي أمينًا عامًا لمؤتمر الشعب العام ، وفي الثالث عشر من ايار ١٩٨٣. اصبح رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. وانتخبه مجلس الشورى في السابع عشر من تموز ١٩٨٨ رئيساً للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي الثاني والعشرون من ايار ١٩٩٠ أعلن عن توحيد اليمن وفي اليوم نفسه تم انتخابه رئيساً للبلاد. انتخبه مجلس النواب في الاول من تشرين الاول ١٩٩٤رئيسا للجمهورية اليمنية. وفي الثالث والعشرون من ايلول ١٩٩٩ انتخب رئيساً في أول انتخابات رئاسية في اليمن , قتل في كانون الاول ٢٠١٧. ينظر : خالد عبده حسن الحبشي , الرئيس علي عبد الله صالح ودوره في السياسة الداخلية من عام ١٩٧٨-١٩٩٠, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة ذمار , اليمن , ٢٠٠٨-٢٠٠٩, ص١٦ومابعدها؛

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42220932

٤٦. احمد صالح الفقيه , المصدر السابق, ص٥٧.

٤٧. الخضر عبدالله , من الذاكرة السياسية. تفاصيل أول شرارة حرب خاضها الرئيس صالح

https://adengad.net/posts/628114

٤٨. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق، ص٣١٩.

٤٩. تنظيم سياسي، يمني تعود جذور الحركة الناصرية في اليمن إلى السنوات الأولى لقيام الثورة العربية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، التي أعطت الأولوية للساحة اليمنية وفتح باب التأسيس لعلاقات التعاون والإسهام في تطوير الجيش اليمني والثقافي والعلمي، وفتح المجال في الجامعات المصرية في المجال العسكري والمدني أمام الطلاب اليمنيين كما ساهمت البعثات التعليمية العسكرية لليمن في بعث وتنمية الوعي القومي التحرري. https://alwahdawi.net/article-1577

٥٠. الخضر عبدالله , المصدر السابق.

٥١. احمد صالح الفقيه , المصدر السابق، ص٦٠.

٥٢. المصدر نفسه ، ص٦٢.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

٥٣. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق، ص٣٢٤-٣٢٥.

٥٤. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –العلاقات مع اليمن الجنوبي ,١٩٣٩ ، الدار العربية للوثائق, بيروت , ١تموز ١٩٨١.

٥٥. الجبهة الوطنية الديمقراطية, المصدر السابق.

٥٦. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –الصعوبات الداخلية ،٢٠٣٥ , الدار العربية للوثائق, بيروت , ٢٠ تشرين الاول ١٩٨١.

٥٧. أحد أكبر الأحزاب السياسية في اليمن إلى جانب الحزب الاشتراكي, تأسس في ثمانينيات القرن العشرين. هيمن على المشهد السياسي اليمني إلى أن أسقطت الثورة عام ٢٠١١ زعيمه الرئيس عبد الله صالح https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/7

٥٨. رغداء عبد الامام فايز , علاقات الجمهورية العربية اليمنية بالاتحاد السوفيتي , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة , ٢٠٢٢, ص١٩١.

59. -Е.М.Примаков и Други , Указ. Соч. , с443-444.

60. Christopher Van Hollen ,North Yemen: A Dangerous Pentagonal Game Carnegie Endowment for International Peace,Publisher:Routledge,March 2015,P.142.

٦١. فيصل جلول ، المصدر السابق,ص٧٩.

٦٢. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –الصعوبات الداخلية ،٢٠٣٥ , الدار العربية للوثائق ,بيروت, ٢٠ تشرين الاول ١٩٨١.

63. Е.М.Примаков и Други , Новейшая история арабских стран Азии 1917 - 1985 , «Наука» Главная редакция восточной литературы, М, 1988 , с443-444.

٦٤. سمير محمد احمد العبدلي , الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي , مكتبة مدبولي , القاهرة , ١٩٩٧,ص١١٧.

٦٥. مجلة النهضة الكويتية , العدد ٧٠٧, ٢٣ ايار ١٩٨١. نقلا عن سمير محمد احمد العبدلي , المصدر السابق , ص١١٨.

66. Е.М.Примаков и Други , Указ. Соч., с443-444.

٦٧. الجبهة الوطنية الديمقراطية , المصدر السابق.

٦٨. سمير محمد احمد العبدلي , المصدر السابق , ص١١٧.

٦٩. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –الصعوبات الداخلية ،٢٠٣٥ , الدار العربية للوثائق , ٢٠ تشرين الاول ١٩٨١.

70. Е.М.Примаков и Други , Указ. Соч., с442.

71. Aryeh Y. Yodfat,The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy Towards the Persian Gulf and Arabia , Martin's Press, New York, 1983.,P.139 .

٧٢. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –الصعوبات الداخلية ،٢٠٣٥ , الدار العربية للوثائق , ٢٠ تشرين الاول ١٩٨١.

٧٣. جريجي جويس, العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل , ترجمة سامية الشامي, طلعت غنيم حسن, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٣, ص٢٣٥.

٧٤. -بعد محاولات انقلاب فاشلة في ايلول وتشرين الاول ١٩٧٨هربت مجموعة كبيرة من الضباط من أنصار الحمدي المعروفة باسم "جبهة ١٣ يونيو" إلى الجنوب وفي أوائل عام ١٩٧٩ انضمت إلى الجبهة الديمقراطية الوطنية. وطالبت الجبهة بحرية تنظيم وتشغيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، وإنشاء مجلس الشورى الذي ستمثل فيه القوى اليسارية ، وإطلاق سراح المحكومين السياسيين ، وتوحيد الجمهورية العربية اليمنية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وتراجع النفوذ السعودي في الجمهورية اليمنية. للمزيد ينظر

Mark N. Katz , Moscows Double-Track Policy Sanaa and Soviets Problems of Communism, Jan – Feb , 1984., P24.

75. Christopher Van Hollen ,North Yemen: A Dangerous Pentagonal Game Carnegie Endowment for International Peace,Publisher:Routledge,March 2015,P.141.

76. Е.М.Примаков и Други, Указ. Соч., с445.

٧٧. منصور عزيز حمود الزنداني, العلاقات اليمنية بالدولتين العظيمتين ١٩٦٢-١٩٨٤, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ١٩٨٧, ص٢٦٨.

78.) Е.М.Примаков и Други , Указ. Соч., с445.

٧٩. منصور عزيز حمود الزنداني ,المصدر السابق, ص٢٦٨.

٨٠. أيليا . ل. جولوفكايا, المصدر السابق، ص٣٤٧.

٨١. الجبهة الوطنية الديمقراطية , المؤتمر العام الثاني , المصدر السابق.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

المصادر

الوثائق

١. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –الصعوبات الداخلية ،٢٠٣٥ , الدار العربية للوثائق , ٢٠ تشرين الاول ١٩٨١.
٢. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –العلاقات مع اليمن الجنوبي ,١٩٣٩ ، الدار العربية للوثائق , ١تموز ١٩٨١.
٣. ملف العالم العربي ، اليمن الشمالي –سياسة داخلية ,٩٨٨ ، الدار العربية للوثائق , ٢١حزيران ١٩٧٨.

الرسائل والاطاريح

١. أروى محمد ثابت , ابراهيم الحمدي حياته ودوره السياسي في اليمن , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب , جامعة الحديدة, اليمن , ٢٠١٨.
٢. رغداء عبد الامام فايز , علاقات الجمهورية العربية اليمنية بالاتحاد السوفيتي , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة البصرة , ٢٠٢٢, ص١٩١.
٣. مقداد عبد الغفار حميد علي الحساني , سالم ربيع علي (سالمين) سيرته ودوره السياسي في اليمن (١٩٣٥- ١٩٧٨) , رسالة ماجستير غير منشورة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة , ٢٠٢١.
٤. منصور عزيز حمود الزنداني, العلاقات اليمنية بالدولتين العظيمتين ١٩٦٢-١٩٨٤, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, ١٩٨٧.

الكتب باللغة العربية

١. احمد الصياد ، اليسار اليمني : ظالم ام مظلوم ، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٣، ص٩٤-٩٦.
٢. احمد صالح الصياد , السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر١٩١٨-١٩٧٨, دار الصداقة , بيروت , ١٩٩٢.
٣. احمد صالح الفقيه , من مذكرات جار الله عمر, مجلة البدايات , اليمن , ٢٠٠٧.
٤. أيليا . ل. جولوفكايا, التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥, ترجمة محمد علي عبد الله البحر, مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء, ١٩٩٤.
٥. جريجي جويس, العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل , ترجمة سامية الشامي, طلعت غنيم حسن, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٣.
٦. سلطان احمد زيد ، محطات من تاريخ حركة اليسار في اليمن , مركز ارم للتنمية الثقافية والدراسات التاريخية , صنعاء, ٢٠٢٠. ص١١٨.
٧. سمير محمد احمد العبدلي , الوحدة اليمنية والنظام الاقليمي العربي , مكتبة مدبولي , القاهرة , ١٩٩٧.
٨. عبد الله البردوني , اليمن الجمهوري, دار الاندلس للنشر , د.م , ١٩٩٧.
٩. عبد الوهاب العقاب , تاريخ اليمن المعاصر , دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع , سوريا , ٢٠٠٩..
١٠. فيصل جلول ، الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة ،١٩٦٢ ١٩٩٤ ، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩.
١١. محمد علي الشهاري, طريق الثورة والوحدة اليمنية, دار الفارابي للطباعة ,بيروت , ١٩٨٧،ص٢١٨.

باللغة الاجنبية:

1. Aryeh Y. Yodfat , The Soviet Union and the Arabian Peninsula: Soviet Policy Towards the Persian Gulf and Arabia , Martin's Press, New York, 1983.
2. Christopher Van Hollen ,North Yemen: A Dangerous Pentagonal Game Carnegie Endowment for International Peace, Publisher :Routledge ,March 2015.
3. Louis-Jean Duclos Ceri, La .mort du Chef d'etatdu Yémen du Nord, FAITS ET Questions D'actualite,Fondation nationale des Sciences Poli tiqu es, 27 décembre 1977.
4. Е.М.Примаков и Други , Новейшая история арабских стран Азии 1917 - 1985 , «Наука» Главная редакция восточной литературы, М, 1988.

البحوث والدراسات

١- الجمهورية اليمنية , الجبهة الوطنية الديمقراطية , المؤتمر العام الثاني , تشرين الثاني -٢٠٠٥.
٢- صباح حسن بديوي, الرئيس القاضي عبدالرحمن الارياني ودوره السياسي في اليمن الجنوبي , مجلة القادسية للعلوم الانسانية , المجلد ١٩, العدد ٢, ٢٠١٦.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤ – المجلد ٤٩ – كانون الأول لسنة ٢٠٢٤

٣- Mark N. Katz , Moscow's Double-Track Policy Sanaa and Soviets Problems of Communism, Jan – Feb , 1984.

المجلات:

١. مجلة الطليعة , العدد ٨٣٩ ، ١٩٧٧القاهرة , ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧.

٢. مجلة النهضة الكويتية , العدد ٧٠٧, ٢٣ ايار ١٩٨١.

المواقع الالكترونية:

١- الخضر عبدالله , من الذاكرة السياسية. تفاصيل أول شرارة حرب خاضها الرئيس صالح

https://adengad.net/posts/628114

2-https://ar.unionpedia.org